

الإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار

الإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار

أولاً - هيكل الإطار

ألف - الإطار القانوني

1- التشريع الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر. نطاق التطبيق، والأحكام الرئيسية والمبادئ الأساسية المتعلقة بالمعاملة والحماية والضمانات والمحافظة على الحقوق والشفافية وتسوية المنازعات، إلخ.

2- التشريعات الأخرى التي تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر

- تنظيم الأعمال التجارية وحقوق الشركات؛
- التشريع المتعلق بالعقود: المبيعات، واحتياز ونقل الملكية، وإيجار الشراء، والترخيص، والتعميل، والامتياز، والعروض والمناقصات، والتشييد، إلخ؛
- النظام الضريبي: الضرائب (المباشرة وغير المباشرة)، والتعريفات (التعريفات بحسب القيمة والتعريفات المحددة)؛
- التشريع المالي: الأعمال المصرفية، والتأمين، وسوق الأوراق المالية...؛
- قانون العمل؛
- دخول وإقامة الرعايا الأجانب؛
- القانون المتعلق بتخطيط استخدام الأرض؛
- التشريع المتعلق بالبيئة.

3- النظم الاستثنائية:

- لقطاعات محددة مثل المصارف والتأمينات والسياحة والتعدين، إلخ؛
- لأنشطة محددة مثل الأنشطة المتصلة بالتصدير، إلخ.

باء - الإطار المؤسسي

المؤسسات المعنية بوضع السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: مجلس الاستثمار، وهيئة ترويج الاستثمار، وهيئة المناطق الحرة الصناعية للتصدير: الأهداف، والوظائف، والتكوين، والتنظيم، والتمويل، إلخ؛ الإدارة وكيفية العمل، على سبيل المثال "شباك وحيد" مقابل "مركز اتخاذ قرارات وحيد".

ثانياً- القضايا الرئيسية المتعلقة بالإطار القانوني

ألف- معايير المعاملة

- (أ) مبدأ عدم التمييز
- المعاملة الوطنية
- معاملة الدولة الأكثر رعاية
- المعاملة العادلة والمنصفة
- (ب) الاستثناءات مثل تلك المتصلة بالملكية، واستخدام الأرض، والوصول إلى سوق الأوراق المالية، والمشاركة في برامج الخصخصة وبرامج تحويل الديون إلى مشاركة رأسمالية وبرامج الامتيازات وبرامج البناء - التشغيل - التحويل.
- (ج) الشفافية: على سبيل المثال، الوصول إلى مصادر المعلومات، إلخ.

باء- آليات ضمان الاستثمار

- (أ) الضمانات العامة وآليات ضمان الاستثمار؛
- (ب) الضمانات المحددة فيما يتعلق خاصة بما يلي:
- الحرب والاضطرابات الأهلية
- حرية تحويل الأموال: رأس المال، الأرباح، الفوائد، أرباح الأسهم، الجعالات
- التأميم والتجريد من الملكية، بما في ذلك قضية التعويض
- حماية حقوق الملكية الفكرية
- التغييرات ذات الطابع التشريعي؛ الاستثناءات المتعلقة خاصة بالنظام الضريبي، والائتمانات والتمويل، والأخلاق والصحة العامة، والأمن، إلخ؛ ومدة الضمان.

ثالثاً- التدابير والاشتراطات التقييدية

ألف- القيود على الدخول:

- (أ) شروط الوصول إلى قطاعات أو مناطق معينة، مثلاً القيود الكمية على الدخول إلى قطاع محدد أو منطقة محددة؛
- (ب) القيود المتعلقة بأشكال الدخول، مثلاً عمليات الاندماج أو الاحتياز.

باء- شروط التأسيس

- (أ) الاشتراطات المتعلقة برأس المال
- الحد الأدنى لرأس المال
 - زيادة رأس المال المستثمر فيه
 - إعادة الاستثمار

(ب) الضمانات: ايداع مبالغ كضمان

جيم- الأحكام المتعلقة بمراقبة الاستثمار

- (أ) حق الملكية
- ملكية الأجانب وأنواع الأسهم
 - القيود المتعلقة بالجنسية
 - المشاركة الإلزامية للدولة
 - امتلاك الدولة لـ"سهم ذهبي"
 - القيود المتعلقة بحقوق المساهم الأجنبي

- (ب) نقل حق الملكية
- نقل الملكية الإلزامي
 - القيود المتعلقة بحرية نقل ملكية الأسهم

دال- اشتراطات الأداء

- خلق الأعمال والتدريب
- اشتراطات التصدير
- نقل التكنولوجيا
- القيمة المضافة

هاء- تنظيم الأنشطة بحسب القطاعات

- (أ) احتياز المدخلات
- استيراد السلع الرأسمالية
 - الحصول على المدخلات المحلية

- (ب) العمليات
- إعادة تعيين مواقع العمليات
 - تنويع العمليات
 - العروض والمناقصات
 - كشف المعلومات عن العمليات في الخارج
- (ج) الاستخدام
- استخدام العاملين الأجانب
 - تدريب المستخدمين المحليين
- (د) التمويل
- القيود المتعلقة باستخدام القروض الأجنبية الطويلة الأجل
 - القيود المتعلقة بنوع السندات التي يمتلكها المستثمرون الأجانب
 - الحصول على التسهيلات الائتمانية المحلية
- (هـ) الحصول على الأموال غير المنقولة
- ملكية الأرض والعقارات أو عقود الإيجاد الطويلة الأجل للأرض والعقارات
 - نقل الحقوق الخاصة بهذه الأموال
- (و) الحصول على التكنولوجيا
- منح تراخيص بشأن التكنولوجيا الأجنبية
 - الحدود العليا على الجعالات والأتعاب
 - القيود المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية أو الفكرية
- (ز) المشاركة في برامج الخصخصة
- العمليات المتعلقة بالاحتكارات
 - المشاركة في طلبات عروض الخصخصة
 - المشاركة في الشركات العامة وفي الامتيازات وفي عمليات البناء - التشغيل - التحويل وفي تحويل الديون إلى مشاركة رأسمالية
- واو- الاشتراطات المتعلقة بإدارة الشركات
- (أ) تكوين مجلس الإدارة
- القيود المتعلقة بجنسية المدراء
 - تعيين واحد أو أكثر من أعضاء المجلس من قبل الحكومة

- (ب) عملية اتخاذ القرارات
- التشاور مسبقاً مع الحكومة بشأن قرارات معينة للمجلس
 - حق الحكومة في الاعتراض على قرارات معينة للمجلس
 - اشتراط اتخاذ قرارات المجلس الهامة بالإجماع
- (ج) القيود المتصلة بالإدارة
- فرض قيود على عدد الأجانب الذين يحق لهم شغل المناصب العليا في الإدارة

رابعاً- سياسات الحوافز

1- الأهداف

- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام
- توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مناطق/أنشطة محددة

2- أشكال الحوافز

ألف- الحوافز الضريبية

- (أ) الحوافز القائمة على الربح
- تخفيض المعدل الأساسي للضريبة على الأرباح
 - الإعفاءات الضريبية
 - خصم الخسائر من الأرباح المقبلة
- (ب) الحوافز القائمة على الاستثمار في رأس المال
- الاستهلاك المعجل
 - حسومات الاستثمار وإعادة الاستثمار
- (ج) الحوافز القائمة على الأداء
- فيما يتعلق بالاستخدام: حسومات تبعاً لعدد المستخدمين أو لنفقات اجتماعية أخرى
 - فيما يتعلق بالتصدير: معاملة ضريبية تفضيلية للإيرادات المتأتية من التصدير، حسم المصاريف المتكبدة في الخارج، حسومات لقاء الاستثمار الهادف إلى التصدير.
 - فيما يتعلق بالقيمة المضافة: تخفيضات ضريبية أو ائتمانات قائمة على أساس المدخلات المحلية.
 - فيما يتعلق بالمصاريف المتكبدة، مثلاً، فيما يتصل بعمليات التسويق والترويج.

باء- الحوافز المالية

- (أ) الإئتمانات المدعومة
(ب) ضمان القروض الممنوحة

جيم- الحوافز الأخرى

- (أ) الإعانات
- إعانات مباشرة لتغطية رأس المال وتكاليف الإنتاج و/أو التسويق
- إعانات للبنية التحتية
- إعانات خدمات مثل الخدمات الاستشارية المتعلقة بتمويل وإدارة المشاريع، وبالدراسات السابقة للاستثمار ودراسات السوق، وبمصاريف التجهيزات، وبالمشتريات والتسويق والتكنولوجيا والتدريب ومراقبة الجودة، إلخ.
- (ب) المعاملة التفضيلية
- عقود تفضيلية مع الدولة
- معاملة خاصة فيما يتعلق بسياسة الصرف: أسعار صرف خاصة، وتقديم ضمانات ضد مخاطر الصرف، وأسعار صرف مواتية في عمليات تحويل الديون إلى مشاركة رأسمالية، إلخ.
- (ج) تدابير الحماية
- خلق حقوق احتكار
- إغلاق السوق
- الحماية من المنافسة الآتية من الاستيراد

خامسا- المعاهدات والاتفاقات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

- ألف- نطاق الصكوك
- ثنائية
- إقليمية
- متعددة الأطراف

- باء- أنواع الصكوك
- معاهدات تتعلق بالاستثمار

- اتفاقات ضريبية
- بروتوكولات مالية
- اتفاقات تجارية
- اتفاقيات بشأن تسوية المنازعات (مثلاً اتفاقية نيويورك المتعلقة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتطبيقها، 1958).

سادساً- تسوية المنازعات

ألف- الإجراءات القضائية وتنفيذ قرارات المحاكم

- اختصاص المحكمة
- حقوق الدفاع
- الاستماع للشهود
- قرار المحكمة
- تنفيذ القرارات القضائية
- علنية الجلسات
- إمكانية الاستئناف
- القرارات المؤقتة

باء- الآليات البديلة لتسوية المنازعات

- (أ) اختيار الآلية
- الوساطة
- التوفيق
- التحكيم: المؤسسي (المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، غرفة التجارة الدولية، إلخ)، المخصص

(ب) القانون الناظم

- (ج) المسائل المتعلقة بقواعد التحكيم التجاري الدولي (مثلاً لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي):
- الاستقلال الذاتي للأطراف
- إمكانية الاعتراض على تحكيم بدافع الحياد
- حقوق الدفاع
- سلطة المحكم في البت في اختصاصه هو

(د) تنفيذ حكم التحكيم

- الاعتراف بحكم التحكيم الصادر في الخارج

- مسألة براءة الاعتماد.